A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

LI/A/43/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 25 سبتمبر 2026

الاتحاد الخاص لحماية تسميات المنشأ وتسجيلها الدولي (اتحاد لشبونة)

الجمعية

الدورة الثالثة والأربعون (الدورة الاستثنائية السابعة عشرة)
جنيف، من 7 إلى 15 يوليو 2026

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحّد (الوثيقة A/68/1): 1 إلى 4، و6، و9"2"، و10، و15، و18، و22، و23.

2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البند 15، في مشروع التقرير العام (الوثيقة A/68/10).

3. ويرد التقرير الخاص بالبند 15 في هذه الوثيقة.

4. وترأست الجلسة السيدة أليسون أنابيلا أوركيزو أولازابال (بيرو)، رئيسة جمعية اتحاد لشبونة.

البند 15 من جدول الأعمال الموحد

نظام لشبونة

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة LI/A/43/1.

6. الرئيسة: بادئ ذي بدء، يسرني أن أبلغكم أنه منذ الدورة الأخيرة لجمعية اتحاد لشبونة في عام 2025، أودعت دولة واحدة صك انضمامها إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، وهي بلغاريا. كما أودعت إيطاليا، خلال هذه الدورات، صك تصديقها على وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة في 14 يوليو 2026. وأهنئ بلغاريا وإيطاليا على انضمامهما وتصديقهما على التوالي. ويبلغ عدد البلدان المشمولة بنظام لشبونة 73 بلداً. والآن، اسمحوا لي أن أفتتح رسمياً البند 15 من جدول الأعمال. وهناك وثيقة واحدة قيد النظر، وهي الوثيقة LI/A/43/1. واسمحوا لي أولاً أن أدعو السيدة ألكسندرا غرازيولي، مديرة سجل لشبونة، لتقديم عرض موجز للوثيقة LI/A/43/1 المعنونة "تقرير عن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة".

7. الأمانة: عقد "الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة" دورته السابعة في الفترة من 17 إلى 19 فبراير 2026. وتولى السيد إريك تيفينود-موتيه (سويسرا) رئاسة الفريق، بينما تولت السيدة لمياء كاتب (تونس) والسيد تشابا باتيتش (هنغاريا) منصب نائبَي رئيس الفريق. وقد تضمن جدول أعمال الدورة السابعة للفريق العامل موضوعين، هما "التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية الموحدة"، المتعلقة بتعديل القاعدة 9 (الرفض)، والقاعدة 11 (سحب الرفض)، والقاعدة 12 (منح الحماية)، و"الإجراءات المتعلقة بالمتطلبات الإضافية"، المتعلقة بالتعديل المحتمل للائحة التنفيذية الموحدة فيما يخص المتطلبات الإضافية بموجب المادة 7(4) من وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة والقاعدة 5(3) من اللائحة التنفيذية الموحدة. وتعكس الوثيقة LI/A/43/1 نتائج المناقشات التي جرت خلال الدورة السابعة للفريق العامل، بما في ذلك اتفاق الفريق العامل على مواصلة مناقشاته، في دورته المقبلة، بشأن الوثائق التي قدمتها الأمانة والاتحاد الأوروبي (EU) في الدورة السابعة للفريق العامل، وبشأن المقترحات المتعلقة بتلك الوثائق التي قدمها الرئيس والاتحاد الأوروبي في الدورة السابعة، وعن أي مقترحات أخرى قد تُقدَّم إلى الدورة المقبلة للفريق العامل.

8. ألبانيا: يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS). في البداية، تود مجموعة CEBS أن تشكر الأمانة على إعداد الوثيقة LI/A/43/1. ونعرب عن امتناننا للسيد إريك تيفينود-موتيه من سويسرا على توجيهاته خلال الدورة السابعة للفريق العامل. وعلى وجه الخصوص، يسر مجموعتنا ويشرفها أن تهنئ بحرارة السيد تشابا باتيتش من هنغاريا على انتخابه رئيساً للدورة الثامنة للفريق العامل. ونحن على ثقة من أن قيادته ستسهم إسهاماً كبيراً في عملنا المستقبلي. ولا تزال مجموعة CEBS مقتنعة بأن نظام لشبونة يوفر إطاراً بالغ الأهمية لضمان حماية المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ في جميع الدول الأعضاء. ويؤدي هذا النظام دوراً رئيسياً في الحفاظ على المعارف والممارسات التقليدية المتجذرة في مناطق محددة، مع حماية المنتجين الحقيقيين من سوء الاستخدام أو التقليد وضمان الجودة للمستهلكين. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن النظام يتمتع بإمكانيات نمو كبيرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحيط علماً بالمناقشة المكثفة التي جرت خلال الدورة السابعة في فبراير 2026 بشأن التعديل المقترح على المادة 9 المتعلقة بالرفض، والمادة 11 المتعلقة بسحب الرفض، والاقتراح الذي قدمه الرئيس والاتحاد الأوروبي. ونؤيد قرار مواصلة هذه المناقشة، إلى جانب مراجعة الإجراءات المتعلقة بالمتطلبات الإضافية بموجب وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. ويسعد مجموعة CEBS جدًّا أن تلاحظ التوسع المستمر في إطار عمل الاتحاد. وقد تعززت التوقعات بزيادة عدد الطلبات الآن بفضل دخول لائحة الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ مؤخرًا، والتي توسع نطاق حماية المؤشرات الجغرافية لتشمل المنتجات الحرفية والصناعية في 1 ديسمبر 2025، فضلاً عن الإصلاحات الجارية في مجال المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية بهدف تبسيط إجراءات التسجيل. وتظل مجموعة CEBS ملتزمة التزاماً تاماً بالمشاركة البناءة في الدورة المقبلة للفريق العامل من أجل المساهمة بشكل أكبر في تحديث نظام لشبونة، ونحن نتطلع إلى الترحيب بأعضاء جدد في الاتحاد.

9. الاتحاد الروسي: يتشرف الاتحاد الروسي بالإدلاء بهذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC) الأعضاء في نظام لشبونة. ونود أن نعرب عن امتناننا لنائبة المدير العام وانغ والأمانة لإعدادهما التقرير المتعلق بالدورة السابعة للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة. وبالنسبة للدول الأعضاء في مجموعتنا، فإن ضمان الحماية الملائمة والفعالة لتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية أمر بالغ الأهمية. تتمتع بلدان منطقة أوراسيا بتراث ثقافي وتقاليد غنية، ترتبط ارتباطاً مباشراً ببيئتها الطبيعية الفريدة في أراضي المنشأ. ونحن نعتبر تعزيز الآليات الدولية لحماية تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية على أساس المنفعة المتبادلة أداةً مهمة لدعم المنتجين المحليين، والتنمية الإقليمية، والحفاظ على الحرف التقليدية. وفي هذا الصدد، تولي مجموعتنا الإقليمية الأولوية لمواصلة التطوير المستدام لنظام لشبونة لصالح جميع مستخدميه. ونشيد بالجهود التي يبذلها المكتب الدولي لتحسين مرونة النظام وقابليته للتطبيق العملي. ومن جانبنا، تؤكد مجموعتنا استعدادها لمواصلة المشاركة البناءة في التطوير التدريجي لنظام لشبونة.

10. الاتحاد الأوروبي (EU): سيدي الرئيس، يولي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية كبيرة لنظام لشبونة ولعمل الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة. وباعتباره السجل الدولي المخصص لحماية تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية، فإن نظام لشبونة، ولا سيما وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، يمثل أداة أساسية لحماية المؤشرات الجغرافية وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. ونظل ملتزمين التزاماً راسخاً بضمان فعالية عمله وبتشجيع الانضمام على نطاق واسع إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. ويسر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء

أن يعلنوا أن الإجراءات التشريعية الرامية إلى مواءمة إطارنا القانوني مع التعديلات التي أُدخلت على اللائحة التنفيذية المشتركة التي اعتمدتها جمعية اتحاد لشبونة في 14 يوليو 2025 ستُنفذ في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، نحيط علماً بالتقرير المتعلق بالفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة في ختام الدورة السابعة، الوارد في الوثيقة LI/A/43/1. ونؤكد من جديد التزامنا بالمساهمة بنشاط في أعمال الفريق العامل، بالاستناد إلى المقترحات التي قدمناها في دورته السابعة، سواء فيما يتعلق بالتعديلات على اللائحة التنفيذية المشتركة أو بالإجراءات المتعلقة بالمتطلبات الإضافية، بهدف تعزيز التوافق في الآراء خلال الدورة المقبلة. ونرى أن مواصلة تطوير اللائحة التنفيذية المشتركة ينبغي أن تستند إلى أعمال الفريق العامل وأن تتم وفقاً للممارسة المتبعة بالتوافق في الآراء. كما نولي أهمية لتعزيز جاذبية نظام لشبونة من أجل تشجيع انضمام أعضاء جدد إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، وتوسيع نطاق المشاركة فيه. ويظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين التزاماً تاماً بالمشاركة البناءة في هذه المناقشات بهدف دعم التطوير المستمر لنظام لشبونة والحماية القوية للمؤشرات الجغرافية على الصعيد الدولي.

11. الجمهورية الدومينيكية: يود وفد الجمهورية الدومينيكية أن يبدأ بالإعراب عن تقديره للأمانة على إعداد الوثيقة LI/A/43/1، وكذلك للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة على جميع نتائج الاجتماع السابع الذي نُظم في فبراير 2026. وبصفتها دولة عضو في نظام لشبونة، تولي الجمهورية الدومينيكية أهمية خاصة لمواصلة تعزيز هذا النظام وتحديثه. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في بلدنا، حيث سجلنا في إطار النظام حجر «أو*لاريمار-باراهونا*»، وهو حجر شبه كريم فريد من نوعه في العالم ورمز مميز لهويتنا الوطنية. ويُعرف «*لاريمار*» (*Larimar*) بأنه يتجاوز قيمته التجارية والحرفية، فهو جزء من التراث الثقافي للأمة. وتسهم حمايته الدولية من خلال نظام لشبونة في الحفاظ على أصالته وسمعته وارتباطه بمكان منشأه، مع منع إساءة استخدامه في الأسواق الدولية. وقد أعادت هذه التجربة تأكيد قناعتنا بأن المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ هي أدوات استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة وتقوية الاقتصادات المحلية. وفي هذا الصدد، يود المكتب الوطني للملكية الصناعية في بلدنا أن يعرب عن خالص امتنانه للويبو على الدعم الممتاز الذي قدمته في تنظيم الندوة دون الإقليمية بشأن المؤشرات الجغرافية كأداة للتنمية الاقتصادية وحمايتها الدولية من خلال نظام لشبونة، التي عُقدت في سانتو دومينغو يومي 16 و17 يونيو من هذا العام. وقد شكّل عقد هذا الحدث فرصة قيّمة لتبادل الخبرات بين بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، وتعزيز القدرات، وتعميق المعرفة بفوائد نظام لشبونة. وفي الوقت نفسه، سلط هذا الحدث الضوء أيضًا على الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ في توليد القيمة المضافة، وتعزيز مجتمعات المنتجين، وتوسيع نطاق الاعتراف الدولي بمنتجاتنا ذات الجودة المتميزة. ونحن على ثقة من أن نظام لشبونة سيتوطد باعتباره آلية أكثر حداثة وسهولة في الوصول إليها وشفافية لصالح الأطراف المتعاقدة والسلطات المختصة وأصحاب الحقوق.

12. صربيا: تؤكد جمهورية صربيا من جديد دعمها القوي والمتسق لاتفاق لشبونة ولتوسيع نطاقها وتحديثها المستمرين. ويرحب وفدي بعمل الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة، ويشكر أمانة الويبو على التقرير المتعلق بعمل الفريق العامل. وترحب صربيا بمواصلة المناقشة حول التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية المشتركة بموجب اتفاق لشبونة ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. إن حل هذه المسائل المعلقة أمر مهم، قبل كل شيء من أجل اليقين القانوني لأصحاب الحقوق. ويعتقد وفدي أن الدول الحديثة ينبغي أن تتعامل مع حماية المؤشرات الجغرافية بعناية خاصة. وقد قيل إن الثقافة هي مجموع الإنجازات الروحية للشعب. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار منتجات المهارات التقليدية والحكمة الشعبية جزءاً من تلك الثقافة أيضاً. ولا ينبغي أن ننسى أن الناس لا يعيشون فقط داخل حدود دولهم. فالناس يعيشون أيضًا من خلال شعرهم وموسيقاهم ورسمهم وجميع الإنجازات الروحية الأخرى التي ابتكرها أسلافنا على مر القرون. وتنتمي المؤشرات الجغرافية إلى هذا التراث أيضًا. ولهذا السبب، يجب السعي إلى تعزيز نظام لشبونة باستمرار وبتفانٍ، لا سيما بين المنتجين المحليين الذين غالبًا ما يجهلون اليوم المزايا التي يوفرها لهم اتفاق لشبونة. في 25 يونيو 2026، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا القانون المتعلق بالتصديق على وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. ويشرفني أن أشير بارتياح كبير إلى أن بلدي قد اتخذ بذلك خطوة أخرى نحو توفير حماية أفضل لصالح منتجي منتجاتنا التقليدية. كما سيصبح من الأسهل الآن على أصحاب الحقوق الأجانب حماية مؤشراتهم الجغرافية في صربيا.

13. ساموا: تعرب ساموا عن تقديرها الصادق للفريق العامل لاتفاق لشبونة على تعاونهم المستمر ودعمهم المتفاني. وقد ساهمت برامج بناء القدرات التي طلبتها ساموا مؤخرًا، والتي سعد الفريق بمساعدتنا فيها، في تعزيز خبرتنا الوطنية بشكل كبير في إدارة تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية، كما ساهمت في التطوير الشامل لنظام الملكية الفكرية في ساموا. وتقدر ساموا تقديرًا كبيرًا فرص التدريب والتوجيه الفني والمساعدة العملية المقدمة. ونتطلع إلى استمرار التعاون في إطار جهودنا الرامية إلى تعزيز قدراتنا المؤسسية بشكل أكبر والمضي قدماً في حماية منتجاتنا الوطنية الفريدة.

14. الولايات المتحدة الأمريكية: تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة لتعرب عن قلقها المستمر إزاء الافتقار إلى ضمانات كافية في نظام لشبونة، وإزاء عدم تحقيق اتحاد لشبونة للاكتفاء الذاتي المالي. لا يزال نظام لشبونة يؤثر سلبًا على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمنتجين الصغار، من خلال عدم توفير الحماية للأسماء الشائعة وعدم الحفاظ على حقوق العلامات التجارية السابقة. وهذا أمر مهم بشكل خاص للشركات الصغيرة والمنتجين الصغار، وكذلك للشركات الجديدة التي تعتمد على استخدام الأسماء الشائعة والمصطلحات العامة في وصف منتجاتها والترويج لها وبيعها في جميع أنحاء العالم. إن عدم مراعاة هذه المفاهيم الأساسية على النحو السليم يعوق تنمية الأعمال، ويشكل حاجزاً أمام دخول الأسواق، ويهدد حقوق العلامات التجارية السابقة في البلدان التي تمنع حالياً استخدام الأسماء الشائعة. كما لا يزال نظام لشبونة غير ملتزم بالتزاماته التعاهدية بالعمل كنظام مستدام مالياً. ولا يزال اتحاد لشبونة يعاني من عجز متزايد، معتمداً على أنظمة أخرى تابعة للويبو، مثل معاهدة البراءات ونظام

مدريد، لدعم عملياته. وهذا أمر غير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، في اجتماع الفريق العامل للشبونة لهذا العام، تبين وجود عدد كبير من المخالفات، مما أدى إلى التنازل عن الحماية بسبب عدم قيام مودعي الطلبات في نظام لشبونة بدفع الرسوم الفردية في الوقت المحدد، كما تم اقتراح زيادة فترات الاستجابة لهذه المخالفات من ثلاثة أشهر حالياً إلى ما يصل إلى سنتين. ومن غير الواضح سبب عدم قيام مودعي الطلبات بدفع الرسوم الفردية في الوقت المحدد. هذه مسألة حاسمة يجب معالجتها، لأنها تسهم في استمرار المشاكل المالية التي يعاني منها اتحاد لشبونة. ولذلك، وضمانًا للشفافية، تحث الولايات المتحدة الويبو على إجراء تحقيق في أسباب عدم قيام مستخدمي نظام لشبونة بدفع الرسوم الفردية، وتطلب من الويبو مشاركة النتائج مع جميع الدول الأعضاء في الويبو قبل أن يناقش الفريق العامل للشبونة ما إذا كان التمديد المقترح لفترة الرد على المخالفات يمثل حلاً مناسبًا.

15. البرتغال: أود أن أبدأ بتهنئتكم وتمني كل النجاح لجمعية اتحاد لشبونة في عملها الهام. وتؤيد البرتغال بيان الاتحاد الأوروبي. ولبلدنا تقليد عريق في حماية آليات المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ، التي نوليها أهمية استراتيجية نظراً لمساهمتها في الحفاظ على أصالة المنتجات، وهوية الأقاليم، فضلاً عن التراث الثقافي والتقليدي. ولا يقتصر تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد فحسب، بل يمتد أيضًا إلى أبعاد أخرى، مثل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية. ويمثل الإطار الأوروبي الجديد لحماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الحرفية والصناعية تقدمًا هائلاً في الاعتراف بهذه المنتجات وتقدير قيمتها. ونحن مقتنعون تمامًا بأن هذا النظام الجديد سيسهم في زيادة الوعي بنظم حماية المؤشرات الجغرافية، كما سيكون حافزًا إضافيًا لاستخدام نظام لشبونة. ونود أيضًا أن نؤكد على الإنشاء الأخير لقسيمة لدعم حماية المؤشرات الجغرافية في سياق صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التابع لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO)، وهو إجراء سيؤدي دورا رئيسيا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجين من أجل تحديد وحماية وتقييم أصول الملكية الفكرية الخاصة بهم، مما يسهم في تحسين استخدام أنظمة حماية المؤشرات الجغرافية، ليس على المستوى الأوروبي فحسب، بل على المستوى الدولي أيضًا، مما يشجع بالتالي على إجراء المزيد من التسجيلات في إطار نظام لشبونة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد التزام البرتغال بمواصلة التعاون بنشاط مع الويبو ومع جميع أعضاء اتحاد لشبونة، ودعم المبادرات التي من شأنها تعزيز نظام لشبونة وتشجيع تطويره واستخدامه على المدى الطويل. أما فيما يتعلق بالاستدامة المالية لاتحاد لشبونة، فتدافع البرتغال عن الحفاظ على المنهجية الحالية بالنسبة للاتحادات المختلفة. ونحن نعتبر أن ذلك يحفظ المبادئ الأساسية التي وجهت المنظمة وأرشدتها على مر الزمن، ولا سيما التضامن المالي بين الاتحادات، فضلاً عن المساواة في المعاملة بين مختلف أنظمة حماية الملكية الفكرية.

16. فرنسا: نؤيد بيان الاتحاد الأوروبي، ونود أن نشكر الأمانة على عرض الوثيقة LI/A/43/1. ونشكر رئاسة الفريق العامل للشبونة، السيد إريك تيفينود-موتيه، ونوابه، ونرحب بانتخاب السيد تشابا باتيتش رئيساً، وانتخاب نوابه للدورة المقبلة للفريق العامل. ويود وفدنا أن يعرب عن تقديره لسجل لشبونة لجودة العمل الذي أنجزه خلال العام الماضي، ولإدارته الدقيقة وتفانيه المستمر. وقد أدى التقدم المحرز في تطوير وتوطيد منصة تكنولوجيا المعلومات «eLisbon» إلى مزيد من تحديث إدارة النظام، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأعضاء والمستخدمين، وتعزيز شفافية وكفاءة الإجراءات. وتشكل هذه الإنجازات مساهمة أساسية في استدامة نظام لشبونة وجاذبيته. ويعد عمل سجل لشبونة في مجال بناء القدرات وزيادة الوعي بشأن المؤشرات الجغرافية أمراً ضرورياً لتمكين جميع أعضاء نظام لشبونة من زيادة وتسهيل استخدامهم للنظام وزيادة عدد الأعضاء. ويسهم هذا العمل في تعزيز قيمة المناطق، والحفاظ على المعرفة التقليدية، والتنمية المستدامة للمناطق الريفية، وخلق قيمة مضافة للمنتجين في مختلف مناطق العالم. الأسماء العامة ليست حقاً من حقوق الملكية الفكرية، ولا نعتقد أن من مصلحة الويبو العمل في هذا الموضوع. ونحن نؤيد منهجية الميزانية الحالية للمنظمة التي تستند إلى مبدأ القدرة على الدفع. ومن الضروري أن تتمكن مكونات المنظمة التي تحقق فوائض من دعم الأنشطة التي تسجل عجزاً، شريطة وجود فائض إجمالي، وهو ما يحدث حسب علمنا. ويعد الحفاظ على مبادئ التضامن المالي بين الاتحادات أمراً أساسياً لدعم تنفيذ أجندة التنمية للويبو وتوفير الوسائل اللازمة لدعم المشاريع الموجهة إلى الدول التي تحتاج إلى المساعدة في حماية معارفها المحلية من خلال المؤشرات الجغرافية. ونشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه بإعداد دراسة. ومع ذلك، فإننا لا نرى قيمة مضافة ملموسة لمثل هذه الدراسة، ونود أن تواصل الويبو تركيز مواردها على هدفها الأساسي، وهو حماية وتعزيز الملكية الفكرية كأداة للتنمية والنمو. وأخيراً، ننتهز هذه الفرصة لتهنئة بلغاريا وتقديم أطيب تمنياتنا بالنجاح لمنظمي الحدث الذي سيُعقد غداً تحت رعاية إيطاليا ومنظمة الشبكة الدولية للمؤشرات الجغرافية (ORIGIN)، بمناسبة تصديق إيطاليا على وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. وأخيراً، نود أيضاً أن نشكر نائبة المدير العام السيدة وانغ على جهودها والدعم المقدم لنظم مدريد ولاهاي ولشبونة.

17. الاتحاد الأوروبي: اسمحوا لي أن أرد على تصريحات بعض الدول الأعضاء. يلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التزاماً تاماً بتعزيز نظام لشبونة وتشجيعه، وبالمساواة في المعاملة في كل مجال من مجالات الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالاستدامة المالية لاتحاد لشبونة، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مقتنعون بأنه من الممكن إيجاد وسيلة لتقديم الدعم الكافي لاتحاد لشبونة أثناء تطوره، بما يتماشى مع المبادئ الراسخة للتعاون والتضامن بين مختلف اتحادات الويبو.

18. كوبا: نود أن نؤكد مجدداً، ونقرّ، بأهمية العمل الجيد الذي يقوم به اتحاد لشبونة، فضلاً عن الأهمية التي يكتسيها نظام لشبونة بالنسبة للبلدان النامية. وفيما يتعلق بالتمويل الذاتي للاتحاد، ندرك أنه ينبغي أن يتم ذلك من خلال التبرعات الطوعية. ولا شك في أن الفارق الكبير بين عدد المناطق الجغرافية المحمية من قبل البلدان النامية مقارنة بعدد المناطق الجغرافية المحمية من قبل

البلدان المتقدمة أمر لا جدال فيه. وفي هذا الصدد، نعتقد أن العمل الذي يُنفذ في إطار النظام يجب أن يحقق التوازن وأن يتوافق مع توصيات أجندة التنمية.

19. بولندا: يؤيد وفد بولندا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المندوب الموقر لأيرلندا نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به المندوب الموقر لألبانيا نيابة عن مجموعة CEBS. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن توفير خدمات عالية الجودة في إطار أنظمة تسجيل حقوق الملكية الفكرية العالمية، بما في ذلك نظام لشبونة، يمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية للويبو. يوفر اتفاق لشبونة، وكذلك وثيقة جنيف الخاصة به، إطاراً فريداً للحصول على الحماية الدولية للمؤشرات الجغرافية من خلال إجراء مركزي ومبسط. وهذا أمر مهم بشكل خاص لبلدان مثل بولندا، حيث يرتكز الإنتاج الإقليمي بشكل عميق على الجودة والتقاليد والسمعة الراسخة. علاوة على ذلك، تلعب المؤشرات الجغرافية دوراً حاسماً في دعم التنمية المستدامة، وتعزيز التراث الثقافي، وتقوية القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الأسواق الدولية. تربط المؤشرات الجغرافية جودة المنتج وسمعته بمنشأه الجغرافي، مما يوفر للمستهلكين ضماناً للأصالة، في حين يمكن للمنتجين اغتنام هذه الفرصة لبناء علامة تجارية معروفة دون الحاجة إلى حملات ترويجية فردية مكلفة. ونرى أن نظام لشبونة يتمتع بإمكانيات نمو قوية. ولذلك، ينبغي تشجيع وتوفير الموارد والموظفين الكافيين لمواجهة عبء العمل الناجم عن تزايد عدد أعضاء نظام لشبونة وضمان التشغيل السلس للمنصة الإلكترونية الجديدة «eLisbon». كما نقدر تقديراً عالياً المناقشات والعمل المكثف الذي جرى في إطار الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة. ونحيط علماً بتقرير هذا الفريق العامل ونؤكد من جديد التزامنا بالمساهمة في أعماله. وتؤيد بولندا مقترحات الاتحاد الأوروبي بشأن تعديلات اللائحة التنفيذية المشتركة. وتهدف هذه التعديلات إلى تبسيط وتسهيل إجراءات التسجيل الدولي للمؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ، فضلاً عن تعزيز اليقين القانوني في إدارة الطلبات بموجب وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الإصلاحات الأخيرة التي طرأت على أنظمة المؤشرات الجغرافية على مستوى الاتحاد الأوروبي، ولا سيما اعتماد اللائحة التي توسع نطاق النظام ليشمل المنتجات الحرفية والصناعية، والتي دخلت حيز النفاذ في ديسمبر 2025، من شأنها أن تدعم تزايد عدد أعضاء اتحاد لشبونة. وفي هذا الصدد، نود أن نهنئ بلغاريا تهنئة حارة على انضمامها إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، وإيطاليا على تصديقها عليها. وفي الختام، فإن التضامن بين الاتحادات على أساس القدرة على الدفع يكتسي أهمية بالغة. فهو يعزز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وهو الهدف الأساسي للويبو، ويضمن التعاون الإداري بين الاتحادات. ولذلك، يرى الوفد البولندي أنه ينبغي الإبقاء على منهجية التخصيص الحالية. سيدتي الرئيسة، تظل بولندا ملتزمة بالمشاركة البناءة في المناقشات المتعلقة بمواصلة تطوير نظام لشبونة.

20. الجمهورية التشيكية: تتفق الجمهورية التشيكية مع البيانات التي أدلى بها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وكذلك ألبانيا نيابة عن مجموعة CEBS. ونحن نقدر إعداد تقرير الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة، الذي يقدم رؤى قيّمة بشأن التقدم المحرز واتجاه العمل في المستقبل. وترحب الجمهورية التشيكية التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية المشتركة بموجب اتفاق لشبونة ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، على النحو الذي أوصى به الفريق العامل. ونحن مقتنعون بأن هذه التعديلات ستبسط الإجراءات في إطار نظام لشبونة، وتعزز الكفاءة، وتحقق فوائد كبيرة للمستخدمين الحاليين والمستقبليين على حد سواء. ونتطلع إلى مواصلة مناقشاتنا في الدورة المقبلة للفريق العامل بشأن التعديلات المقترحة على القواعد 9 و11 و12 من اللائحة التنفيذية المشتركة، فضلاً عن الإجراءات المتعلقة بالمتطلبات الإضافية. ونحن نقدر الفرصة المتاحة للتعاون مع أمانة الويبو والأعضاء الآخرين بشأن التطوير المستقبلي للإطار التنظيمي لنظام لشبونة. وترى الجمهورية التشيكية أنه من المهم تخصيص موارد كافية، بشرية ومالية، لسجل لشبونة. وهذا أمر ضروري ليس فقط لإدارة الطلبات الجديدة، بل أيضاً لتقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات لأعضاء الويبو، وبالتالي تعزيز نظام لشبونة وتلبية احتياجات العضوية المتزايدة. وفي رأينا، يحتل نظام لشبونة مكانة راسخة وثابتة بين أنظمة الملكية الفكرية التابعة للويبو. فهو يوفر حماية فعالة للمنتجات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمناطق محددة في الدول الأعضاء، ويُعزز طابعها الفريد وقيمتها. ويسهم هذا النظام في الحفاظ على التراث الثقافي والحرف التقليدية وتعزيزهما، ويدعم تنمية السياحة، ويقوي الهوية الإقليمية، ويحقق فوائد اقتصادية للمجتمعات المحلية.

21. إيطاليا: تمثل المؤشرات الجغرافية أكثر بكثير من مجرد علامات أو أدوات تسويقية. فهي اعتراف بالعلاقة الفريدة بين المنتج والأرض التي ينتمي إليها والأشخاص الذين ينتجونه. وهي تحمي المنتجات التي ترتبط جودتها أو سمعتها أو خصائصها ارتباطاً جوهرياً بمنشأها الجغرافي. كما تحافظ المؤشرات الجغرافية على التراث الثقافي والمعارف التقليدية. وراء كل منتج محمي تكمن قصة غالبًا ما توارثتها الأجيال. ومن خلال حماية هذه المنتجات، نضمن عدم ضياع التقاليد والمهارات والهويات المحلية في سوق تتزايد عولمته. تدعم المؤشرات الجغرافية التنمية الريفية والنمو الاقتصادي. فهي تخلق قيمة للمنتجين من خلال تمكينهم من تمييز منتجاتهم والحصول على أجر عادل مقابل عملهم. ويساعد ذلك في استدامة المجتمعات المحلية، وخلق فرص عمل، ومنع هجرة السكان من المناطق الريفية. توفر المؤشرات الجغرافية ضمانات للمستهلكين في سوق تزداد فيه قيمة الأصالة والجودة. وتوفر المؤشرات الجغرافية الشفافية والثقة. يمكن للمستهلكين أن يثقوا في أن المنتج الذي يشترونه ينشأ فعليًا من المنطقة المحددة ويستوفي معايير إنتاج محددة. علاوة على ذلك، تساهم المؤشرات الجغرافية في الاستدامة البيئية. ترتبط العديد من المنتجات ذات المؤشرات الجغرافية ارتباطًا وثيقًا بالنظم الإيكولوجية المحلية وأساليب الإنتاج التقليدية التي تحترم التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. وغالبًا ما تعني حماية هذه المنتجات حماية المناظر الطبيعية والبيئات التي تنشأ منها. وفي عالم اليوم المترابط، تمثل المؤشرات الجغرافية نموذجًا ناجحًا يمكن من خلاله أن يتقدم كل من التنمية الاقتصادية والحفاظ على الثقافة وحماية المستهلك والاستدامة جنبًا إلى جنب. فهي ليست مجرد أداة لحماية المنتجات، بل هي وسيلة لحماية المجتمعات والتقاليد والقيم. ومن الضروري مواصلة دعم وتعزيز نظام المؤشرات الجغرافية حتى تتمكن الأجيال القادمة من الاستفادة من التنوع الغني والتميز الذي تمثله. علاوة على ذلك، تود إيطاليا أن

تؤكد على أن الوضع المالي لأي اتحاد بمفرده ينبغي تقييمه في السياق الأوسع للوضع المالي العام للويبو. ولا يشكل العجز المؤقت لاتحاد لشبونة، في رأينا، تهديداً لاستقرار المنظمة واستدامتها. ورغم أن نظام لشبونة يدر إيرادات محدودة أكثر مقارنة بأنظمة التسجيل الأخرى، فإن قيمته لا يمكن قياسها من الناحية المالية وحدها. فهو يسهم في تحقيق أهداف سياسية مهمة، بما في ذلك حماية المؤشرات الجغرافية، ودعم المجتمعات المحلية والمنتجين، وتعزيز إطار دولي للملكية الفكرية أكثر شمولاً. ولهذا السبب، نعتبر أن وجود إطار مالي مشترك بين جميع الاتحادات أمر مناسب ومفيد على حد سواء. وتعكس قدرة الويبو على توزيع الموارد على أنشطتها المختلفة التزام المنظمة بخدمة مصالح جميع الدول الأعضاء وضمان استمرار عمل الأنظمة التي تؤدي وظيفة هامة في مجال السياسة العامة بفعالية. ولذلك، تؤيد إيطاليا استمرار تشغيل نظام لشبونة والنهج المتكامل للميزانية الذي تتبعه المنظمة. وما زلنا واثقين من أن الويبو يمكنها أن تواصل الجمع بين الإدارة المالية السليمة والسعي إلى تحقيق مهمتها المؤسسية الأوسع نطاقاً.

22. إسبانيا: تود إسبانيا أن تشكر الأمانة على إعداد هذه الوثيقة وعلى جهودها الرامية إلى تعزيز نظام لشبونة. ونود أن نؤكد على أهمية هذا النظام باعتباره أداة فعالة للغاية للحماية الدولية لتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية، التي تُعد محركات للتنمية الإقليمية والتماسك الاجتماعي وتعزيز التراث الثقافي. في الاتحاد الأوروبي، اتخذنا خطوة مهمة باعتماد لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2411/2023، التي تضع إطاراً جديداً لحماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الحرفية والصناعية. وقد دعمت إسبانيا هذه المبادرة بنشاط لأننا نؤمن بإمكانياتها الهائلة في تعزيز التجارة وتدويل منتجاتنا المحلية والإقليمية. وقد تم تحديد العديد من المؤشرات الجغرافية المحتملة للمنتجات الحرفية والصناعية في إسبانيا. وقد أقررنا المرسوم الملكي رقم 2025/1190 المؤرخ 26 ديسمبر، الذي ينظم الإجراءات الوطنية المتعلقة بتسجيل وتعديل وإلغاء المؤشرات الجغرافية للمنتجات الحرفية والصناعية ذات النطاق الإقليمي شبه المستقل في سجل الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن بعض الجوانب المتعلقة بذلك، وفقاً للوائح الاتحاد الأوروبي، من أجل تنفيذ هذا النظام الجديد. ولهذا السبب، ترى إسبانيا أنه من الحكمة والضروري الحفاظ على الموارد المخصصة للإدارة السليمة لنظام لشبونة. ونحن نؤيد عمل الأمانة وتقديراتها في هذا الاتجاه، ونؤكد من جديد استعدادنا للعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء من أجل تعزيز دورها في البنية الدولية للملكية الفكرية.

23. الاتحاد الروسي: يؤيد وفد الاتحاد الروسي البيان الذي أُدلي به نيابة عن مجموعة CACEEC. ونود أن نعرب عن امتناننا لنائبة المدير العام السيدة وانغ بينبينغ، وللأمانة، على إعداد التقرير المتعلق بالدورة السابعة للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة. كما نود أن نشكر مديرة نظام لشبونة، السيدة ألكسندرا غرازيولي، على استعدادها الدائم لتقديم الدعم للدول الأعضاء في نظام لشبونة بشأن أي مسألة تتعلق بعمله. وبالنسبة للاتحاد الروسي، فإن ضمان الحماية المناسبة والفعالة لتسميات المنشأ وللمؤشرات الجغرافية يكتسي أهمية قصوى. فبلدنا معروف بتراثه الثقافي وتقاليده الغنية، التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالظروف الطبيعية الفريدة لأراضينا. ونحن نعمل باستمرار على تعزيز الوعي لدى السكان بالنظم الوطنية والدولية لحماية العلامات الإقليمية. وتقوم «روسباتنت» (ROSPATENT) بتنظيم ندوات دورية، سواءً كانت حضورية أو عن بُعد، تهدف إلى تحسين فهم هذه الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية. وفي كل منطقة من مناطق روسيا تقريبًا، لدينا بالفعل تسميات المنشأ ومؤشرات الجغرافية مسجلة. علاوة على ذلك، كان من دواعي سرورنا البالغ أن نرحب بجميع الزوار الذين حضروا معرض *«غزيل» (Gzhel)* للفنون والحرف الشعبية الروسية. وقد نُظم هذا المعرض في فبراير 2026 على هامش الدورة السابعة للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة. وخلال هذا الحدث، قدمنا أمثلة على منتجات الخزف التقليدية التي تعكس التراث التاريخي الغني لهذه الحرفة، وهويتها الإبداعية الفريدة، وأحدث ما توصلت إليه هذه الحرفة من تطور معاصر. وتُعد مثل هذه الأحداث دليلاً ملموساً على القيمة العملية لتسميات المنشأ وللمؤشرات الجغرافية كأدوات للحفاظ على التراث الثقافي والترويج له. ونود أيضًا أن نشير إلى أهمية مواصلة العمل على تطوير نظام لشبونة، فضلاً عن توسيع عضويته. ونعتقد أنه من الضروري تطوير ممارسة التبادل المنتظم للخبرات والنهج الوطنية بين المكاتب. فهذا يسهل تحسين كفاءة أداء النظام ويعزز قيمته العملية للمستخدمين. ونولي اهتمامًا خاصًا لمواصلة التنمية المستدامة لنظام لشبونة لصالح جميع مستخدميه. لقد دأب الاتحاد الروسي على الدعوة إلى الحفاظ على مبدأ التضامن بين الاتحادات، ولا يرى أي مبرر لإعادة النظر في الممارسة الحالية، حيث إن ذلك سيكون له تأثير مباشر على نظام لشبونة. ونود أيضًا أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها المكتب الدولي لتحسين مرونة نظام لشبونة وقابليته للتطبيق العملي. وفي الوقت نفسه، نلفت انتباهكم إلى الحاجة إلى تحسين اليقين القانوني فيما يتعلق بوضع الحماية على أراضي الأطراف المتعاقدة. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا من التأكيد مجدداً على أننا نشعر بقلق عميق ونشجب بشدة الإجراءات المدمرة التي يتخذها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فيما يتعلق بتسجيل وحماية حقوق مودعي الطلبات الروس وأصحاب حقوق تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية، ولا سيما تسمية المنشأ *«غزيل»* التي سبق أن أشرنا إليها، والتي تتعارض مع قواعد القانون الدولي في مجال الملكية الفكرية. وفي الختام، نود أن نشير إلى أن الاتحاد الروسي على استعداد للدخول في حوار بناء بشأن مواصلة تحسين نظام لشبونة بما يخدم مصلحة جميع مستخدميه.

24. غانا: نؤيد المنهجية الحالية لتوزيع الإيرادات والنفقات حسب الاتحاد، والتي تطبقها هذه المنظمة منذ عام 2007. وتستند هذه المنهجية إلى مبدأ القدرة على الدفع. وهي تتماشى مع إيماننا الراسخ بأن الأجزاء من المنظمة التي تحقق أرباحاً ينبغي أن تدعم الأنشطة التي تتكبد عجزاً شريطة وجود فائض إجمالي. ويتوافق نظام لشبونة، بصفته عاملاً مساعداً للتنمية الريفية، مع ولاية الويبو المتمثلة في حماية الملكية الفكرية.

25. جمهورية إيران الإسلامية: يحط وفدنا علماً بالتقرير المتعلق بالفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة، ويعرب عن تقديره للرئيس وأعضاء الفريق العامل والأمانة على جهودهم البناءة. وتُعدّ المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ جزءاً لا يتجزأ من النظام

الدولي للملكية الفكرية. فهي لا تقتصر على حماية الأسماء ذات القيمة التجارية فحسب، بل تحافظ أيضاً على المعارف التقليدية والمهارات المحلية، وتحمي التراث الثقافي، وتعزز ثقة المستهلكين، وتمكّن المنتجين والمجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق الريفية، من الاستفادة من سمعة منتجاتهم وخصائصها المميزة. وتستحق جميع حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ، الاعتراف والدعم المناسبين في إطار الويبو. ولا ينبغي أن يتحدد توزيع الموارد بين اتحادات الويبو فقط على أساس الإيرادات التي يدرها كل نظام تسجيل، بل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضاً الطابع القانوني المتميز لكل اتحاد، وأهميته الاستراتيجية، ومساهمته في التنمية، واحتياجاته التشغيلية المحددة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد جمهورية إيران الإسلامية بالتقدم الذي أحرزه نظام لشبونة، بما في ذلك تزايد عدد أعضائه، وزيادة استخدامه، والتحسينات المستمرة في كفاءته التشغيلية. ونؤيد تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية لسجل لشبونة لضمان الإدارة الفعالة للنظام ومواصلة تطويره، فضلاً عن توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات وأنشطة التوعية، لا سيما للبلدان النامية. ولذلك، يؤكد وفدي مجدداً دعمه الكامل لنظام لشبونة.

26. الجزائر: يؤكد وفدي مجدداً دعمه لنظام لشبونة والمساهمة الهامة التي يقدمها في حماية المؤشرات الجغرافية والتنمية المحلية. كما نؤيد الإبقاء على المنهجية الحالية لتوزيع الإيرادات والنفقات بين الاتحادات، والتي أثبتت أنها متوازنة وفعالة ومتسقة مع مبدأ التضامن المالي داخل الويبو.

27. الاتحاد الأوروبي: من خلال بيان مكتوب، يشير وفد الاتحاد الأوروبي إلى ما يلي: سيدتي الرئيسة، يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ممارسة حق الرد. ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الرد على البيان الذي أدلى به الاتحاد الروسي بشأن رفض الاتحاد الأوروبي لآثار التسجيل الدولي لتسمية المنشأ ГЖЕЛЬ *(Gzhel)* AO-1397. وقد أبلغ المكتب الدولي للويبو اللجنة بأن اسم «*Gzhel*»، الذي تقدم به الاتحاد الروسي، قد سُجل باعتباره تسمية منشأ في السجل الدولي لتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية بموجب وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة في 3 أكتوبر 2024. ولم يدخل لائحة الاتحاد الأوروبي 2411/2023 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس، التي تنص على توفير الحماية على مستوى الاتحاد الأوروبي للمؤشرات الجغرافية التي تشير إلى المنتجات الحرفية والصناعية، حيز النفاذ إلا اعتبارًا من 1 ديسمبر 2025. وعلى العكس من ذلك، ونظراً لعدم وجود حماية سارية في الاتحاد الأوروبي للمؤشرات الجغرافية التي تشير إلى المنتجات الحرفية والصناعية خلال الفترة المفتوحة للرفض بموجب المادة 15 من وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، فقد رُفضت حماية تسمية المنشأ «*غزيل*» في الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمادة 5s (1) من لائحة المجلس (الاتحاد الأوروبي) رقم 2014/833، وبموجب حزمة العقوبات 14 ضد الاتحاد الروسي التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في 24 يونيو 2024، لا يُسمح للمؤسسات المختصة بموجب قانون الاتحاد، بما في ذلك المفوضية، بقبول طلبات جديدة لتسجيل المؤشرات الجغرافية المقدمة من مواطنين روس أو أشخاص طبيعيين مقيمين في الاتحاد الروسي أو من أشخاص اعتباريين مقرهم في الاتحاد الروسي.

28. الرابطة الأمريكية العربية للملكية الفكرية (AAIPA): سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة، المشاركون الأعزاء، تود الرابطة الأمريكية العربية للملكية الفكرية (AAIPA) أن تعرب عن امتنانها لمشاركتها في أعمال الدورة السابعة لنظام لشبونة. وفي البداية، نود أن نرحب ترحيباً حاراً بانضمام بلغاريا إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، وبتصديق إيطاليا عليها، وهي خطوة تمثل التنفيذ الإيجابي لهذا النظام الدولي الذي يعد نظاماً حيوياً. ونحن نتابع عن كثب الجهود المبذولة لوضع اللائحة التنفيذية المشتركة، لا سيما فيما يتعلق بالتعديلات التي تهدف إلى تحسين توفير الحماية، والتي نعتبرها ركيزة أساسية لتعزيز قدرة النظام وضمان حقوق أصحاب الحقوق. وفي هذا السياق، تود رابطتنا أن تؤكد دعمها الكامل للجهود الرامية إلى تطوير نظام لشبونة، بحيث يتوافق مع التحديات الحالية، مع التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن في هذه التعديلات، بحيث تتوافق مع المتطلبات وتكون شفافة وواضحة. وذلك لتوسيع نطاق حماية المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ، وتعزيز التنمية الثقافية والاقتصادية على حد سواء، وتقوية التعاون لدعم البلدان النامية في الاستفادة من آليات نظام لشبونة لحماية منتجاتها الثقافية وذات الجودة العالية. وأخيرًا، تلتزم الرابطة مرة أخرى بالعمل جنبًا إلى جنب مع الأمانة وجميع الأطراف المعنية للمساهمة في إقامة نظام دولي قوي يحقق الأهداف المشتركة للجميع.

29. المجلس المصري للابتكار والإبداع وحماية المعلومات (ECCIPP): السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة، المشاركون الأعزاء، يشرفني كثيراً أن أكون معكم اليوم نيابة عن المجلس المصري للابتكار والإبداع وحماية المعلومات (ECCIPP)، وننقل تحياتنا للجهود التي تبذلها الويبو في دعم ورعاية المبتكرين في جميع أنحاء العالم. ونحن في المجلس نؤمن إيماناً راسخاً بأن الابتكار والاختراع هما المحركان الرئيسيان للتنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في عصرنا الرقمي. وتتوافق مشاركتنا اليوم مع رؤيتنا الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للمخترعين والمبتكرين، مع التركيز بشكل خاص على الأنظمة الإلكترونية وحماية الملكية الفكرية للمعلومات الحساسة والمبتكرة للغاية. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على النقاط التالية. أولاً، الالتزام التام بالعمل مع الويبو لتعزيز الوعي بضرورة حماية الاختراعات في المجالات التكنولوجية والفنية الحديثة. ثانياً، نحرص على بناء جسور التعاون بين مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية التي من شأنها المساهمة في تبادل الخبرات ووضع أطر قانونية تضمن حماية الحقوق الرقمية وحقوق الابتكار في ضوء التحديات المتزايدة. ثالثاً، ندعو إلى تعزيز الجهود الدولية لحماية المعلومات والبيانات المتعلقة بالابتكار التقني، مما يضمن استمرار تحفيز الباحثين والمخترعين في منطقتنا. وأخيرًا، نجدد دعمنا الكامل لخطة التنمية الكبرى للويبو، مؤكدين استعداد المجلس المصري للابتكار للقيام بدور فعال في صياغة مستقبل مزدهر للملكية الفكرية، على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء، ونؤكد، سيدتي الرئيسة، على أهمية دعم اللغة العربية في مختلف البرامج والاتفاقيات حتى نتمكن من نشر ثقافة الملكية الفكرية في البلدان الناطقة باللغة العربية.

30. الرئيسة: أشكر جميع الوفود على البيانات التي أدلت بها، وأود الآن أن أقترح فقرة القرار التالية:

31. أحاطت جمعية اتحاد لشبونة علماً بمضمون "تقرير عن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة" (الوثيقة LI/A/43/1).

32. الرئيسة: بما أنني لا أرى أي اعتراض، فقد تقرر ذلك. شكرًا جزيلاً لكم. وبهذا القرار، نكون قد اختتمنا أعمال جمعية اتحاد لشبونة.

[نهاية الوثيقة]